المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴳⵔⴰⵡ ⴰⵏⴰⵎⵓⵏ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⵜⴰⵙⵔⵙⴰⵏⵜ

11 مايو 2026

26/19

السيدات والسادة مستشارو الأخلاقيات بمحاكم الاستئناف بالمملكة

الموضوع: تفعيل دور مستشاري الأخلاقيات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

فكما لا يخفى عليكم، يُعَدُّ ورش تخليق المنظومة القضائية مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن القضائي وتعزيز الثقة في القضاء، وترسيخ قيم الاستقلال والنزاهة والتجرد. ولذلك فإن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يعتبره من أهم أولوياته خلال المرحلة الحالية، ويسعى إلى إرساء منظومة متكاملة للتخليق، تعتمد مقاربات متعددة المنافذ، تتوحد في الغايات والأهداف، وتحقق الالتقائية المطلوبة، ومن أبرزها المقاربة التحسيسية والتأطيرية.

ولتنزيل هذه المقاربة يعتمد المجلس عدة آليات، منها آلية مستشاري الأخلاقيات، التي يتولى مهامها حسب المادة 33 من مدونة الأخلاقيات القضائية الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف، والوكلاء العامون للملك لديها. حيث حددت المادة 34 من نفس المدونة مهامهم كما يلي:

- **تعميم أحكام المدونة على مستوى دوائرهم الاستئنافية والتعريف بها وحث القضاة على الالتزام بمقتضياتها؛**
- **مد يد العون والمساعدة وتقديم النصح للقضاة التابعين لدائرتهم الاستئنافية في حالة مواجهة أية صعوبات أو إشكاليات أو غموض في كيفيات تطبيق وتفسير التزاماتهم الأخلاقية والسلوكية المنصوص عليها في المدونة، وذلك عن طريق تلقي استشاراتهم، مع العمل على الحفاظ على سرية طالبي الاستشارة الأخلاقية؛**

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية * الرئيس المنتدب

- إبلاغ لجنة الأخلاقيات ودعم استقلال القضاة بالخروقات الأخلاقية التي تقع ضمن دائرتهم الاستئنافية لاتخاذ ما تراه مناسباً؛
- تقديم المقترحات والتوصيات لضمان حسن تطبيق أحكام المدونة، وكذا اقتراح برامج التكوين المتعلقة بها؛
- تقديم تقرير سنوي عن حصيلة نشاطهم إلى اللجنة.

ومن خلال جرد هذه المهام يتضح الدور المهم الذي يضطلع به مستشارو الأخلاقيات لتأطير القضاة مهنياً وأخلاقياً، بحكم ما راكموه من خبرة وتجربة قضائية ومهنية، وبحكم قربهم أيضاً من السيدات والسادة القضاة بالمحاكم.

ومن أجل تنزيلٍ أمثلٍ لهذه المهام بما يُسهم في تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة منها، يتعين عليكم استحضار مجموعة من الآليات والتفاصيل اثناء مباشرتكم لمهامكم التأطيرية، ويتعلق الأمر بما يلي:

1- التعريف بأحكام مدونة الاخلاقيات القضائية عن طريق شرح مضامينها والمبادئ الواردة فيها، سواء في إطار الندوات واللقاءات التحسيسية والموائد المستديرة التي تنظمونها، أو في إطار التفتيش اللامركزي الذي تقومون به على مستوى المحاكم الابتدائية التابعة لدوائركم الاستئنافية، على أن تتم هذه اللقاءات بحضور قضاة الدوائر الاستئنافية والمسؤولين القضائيين بها، وتُرفع تقارير بشأنها إلى لجنة الأخلاقيات، تُضَمَّنُ مخرجاتها في التقرير السنوي لمستشاري الأخلاقيات؛

2- تقديم الاستشارة والمساعدة ومد يد العون وتقديم النصح للقضاة التابعين لدوائركم الاستئنافية في حالة مواجهة أي صعوبات أو إشكاليات أو غموض في كيفيات تطبيق وتفسير التزاماتهم الأخلاقية والسلوكية؛

3- تلقي طلبات الاستشارة من طرف القضاة بجميع الطرق الممكنة، سواء بالحضور الشخصي، أو عبر وسائل الاتصال عن بعد، أو بشكل كتابي دون التقيد بمراعاة التسلسل الإداري. على أن يتم الالتزام عند تلقي طلبات الاستشارة بالحفاظ على سرية طالبي الاستشارة الأخلاقية؛

4- عند التبليغ عن الخروقات، يتعين الحرص على القيام بالتحريات الأولية للتأكد من جدية الخروقات والإخلالات.

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية * الرئيس المنتدب

5- الحرص على أن يتضمن التقرير السنوي المعد من طرفكم والمرفوع إلى لجنة الأخلاقيات، حصيلة نشاطكم السنوي في مجال التخليق، مع بيان واقع تطبيق مدونة الأخلاقيات القضائية، ومظاهر الالتزام بها، والصعوبات المسجلة بهذا الخصوص.

ومن أجل توحيد مضمون ومحاور هذا التقرير السنوي، ومنهجية إعداده، يتعين اعتبار ما يلي:

1- **موضوع التقرير ونطاقه:**

يتعين أن ينصب التقرير حصرياً على الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالأخلاقيات القضائية دون غيرها من المهام القضائية أو الإدارية الأخرى التي يضطلع بها المسؤول القضائي؛

2- **محتوى التقرير:**

أن يشتمل التقرير على المحاور الآتية:

- تقديم عام ينصب حول سياق إعداد التقرير؛
- استعراض الأنشطة المنجزة، واللقاءات التواصلية أو التكوينية المنظمة في مجال الأخلاقيات، مع تقديم معطيات إحصائية بهذا الخصوص؛
- الاستشارات المطلوبة والممنوحة للقضاة، مع تقديم معطيات إحصائية؛
- استعراض الخروقات والإخلالات الأخلاقية المسجلة؛
- استعراض الإشكالات والصعوبات التي اعترضت تنزيل مضامين مدونة الأخلاقيات القضائية، وأسبابها وآثارها، وكذا المشاريع المبرمجة؛
- تقييم عام حول مدى تجاوب القضاة واستيعابهم لمضامين مدونة الأخلاقيات القضائية؛
- استعراض التوصيات والمقترحات الهادفة إلى تعزيز الوعي الأخلاقي وتطوير أداء مستشاري الأخلاقيات؛
- تقديم ملخص تركيبي لأبرز ما ميز السنة من منجزات وتحديات، مع عرض مختصر لأهم التوصيات والمشاريع المستقبلية.

المملكة المغربية - المجلس الأعلى للسلطة القضائية - الرئيس المنتدب

3- الأجل الزمني لتقديم التقرير:

تبعاً لدورتي عدد 16.24 بتاريخ 9 يوليوز 2024، يتعين توجيه التقرير إلى لجنة الأخلاقيات ودعم استقلال القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية قبل متم شهر مارس من السنة الموالية للسنة موضوع التقرير، مع إرسال نسخة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني الرسمي للمجلس، ونسخة ورقية موقعة.

4- شكل التقرير:

من أجل توحيد طريقة العمل، وتسهيل الدراسة والتتبع والمواكبة من طرف لجنة الأخلاقيات ودعم استقلال القضاة، يضع المجلس رهن إشارتكم نموذجاً موحداً للتقرير السنوي لمستشاري الأخلاقيات، يتضمن العناصر المشار إليها أعلاه، مع إمكانية تعديله من طرفكم حسب طبيعة المواضيع، وما يُستجد من وقائع ترتؤون إدراجها في التقرير.

ونظراً لأهمية هذه الدورية في تنظيم وتأطير مهام مستشاري الأخلاقيات وتوحيد منهجية عملهم، بما يُسهم في حسن تنزيل البرامج والأوراش التي يعتمدها المجلس في مجال التخليق، أهيب بكم التقيد بمضامينها، وتعزيز التنسيق والتواصل مع لجنة الأخلاقيات ودعم استقلال القضاة بشأن أي صعوبات أو إشكالات قد تعترض عملكم بهذا الخصوص. وإن المجلس الأعلى للسلطة القضائية إذ يثمن مبادراتكم لترسيخ ثقافة التخليق والمسؤولية داخل الجسم القضائي، ويقدر جهودكم بهذا الخصوص، فإنه يدعوكم إلى مواصلة العمل بنفس الروح، وبما هو معهود فيكم من جديةٍ والتزامٍ وحرصٍ وغيرةٍ على صورة القضاء وسمعته، لتعزيز قيم النزاهة والشفافية والاستقلال بين القضاة، وترسيخ ثقة المتقاضين في القضاء. كما أن المجلس بكافة مكوناته لن يدخر جهداً لمواكبتكم في أداء مهامكم النبيلة، ولاسيما من خلال تزويدكم بالدعامات البيداغوجية اللازمة، وتنظيم لقاءات دورية معكم لتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى، وإحداث قنوات دائمة ومنتظمة للتواصل وتلقي ملاحظاتكم ومقترحاتكم ذات الصلة بتفعيل المدونة. والسـلام.

الرئيس المنتدب
للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
محمد عبد النباوي

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية *
الرئيس المنتدب

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة الاستئناف ب...

الاسم الكامل لمستشار الأخلاقيات:...

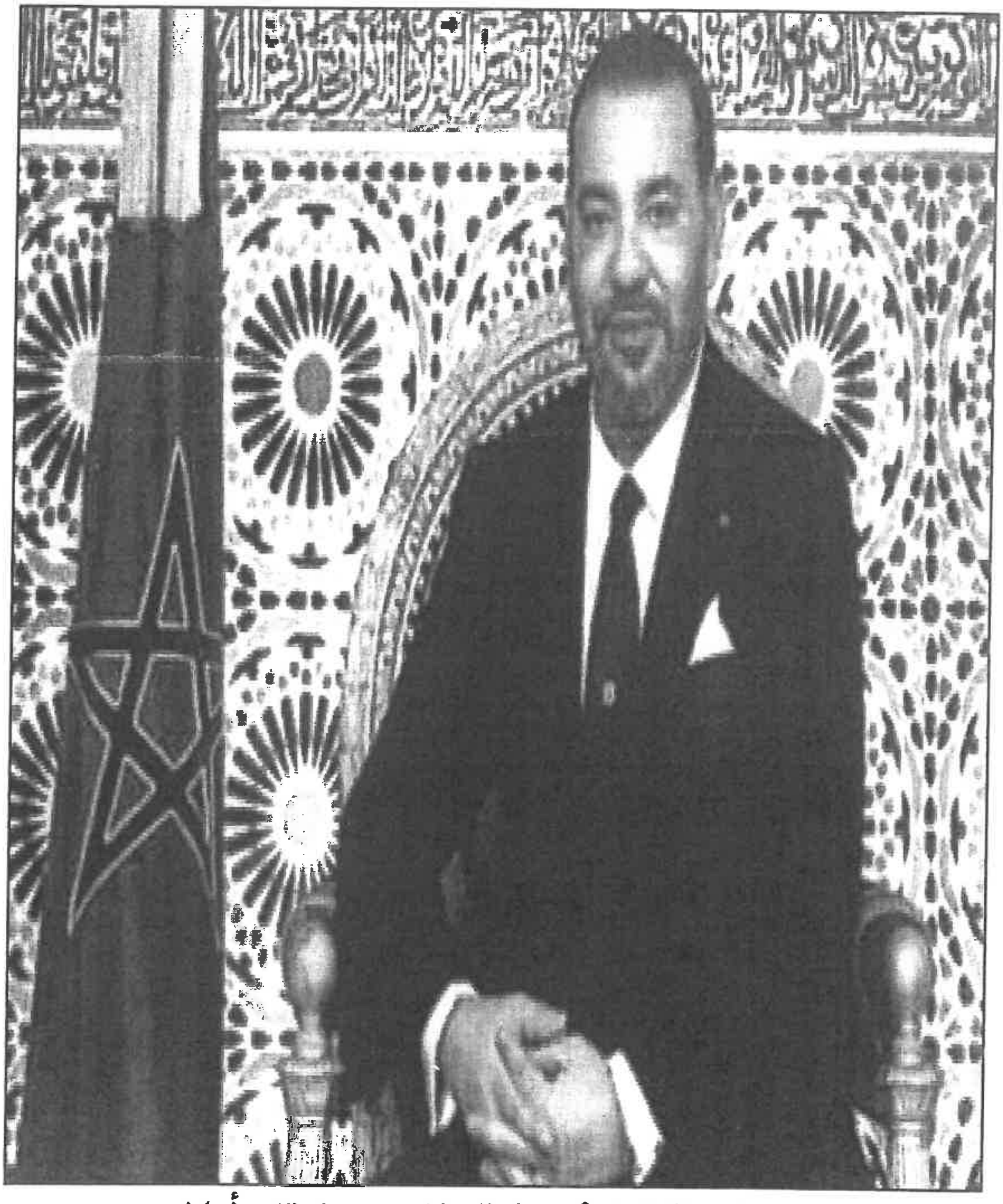
الصفة: الرئيس الأول/ الوكيل العام للملك:...

مدة تحمل المسؤولية بمحكمة الاستئناف: ....

التقرير السنوي لحصيلة نشاط مستشار الأخلاقيات برسم سنة ....

09 ابريل 2026

09 ابريل 2026



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية

قائمة المحتويات

تقديم عام:

يأتي هذا التقرير في إطار تفعيل مقتضيات مدونة الأخلاقيات القضائية، وتتبع تنزيلها على مستوى الدائرة الاستئنافية بـ: ....، وذلك بهدف ترسيخ قيم الاستقلال، والنزاهة، والتجرد، وتعزيز الثقة في المؤسسة القضائية.

وقد تميزت السنة موضوع التقرير بـ:

- (عرض السياق العام والظروف الخاصة)؛
- مستوى انخراط القضاة: (مرتفع / متوسط / محدود)؛
- أهم المؤشرات العامة للأداء الأخلاقي.

المحور الأول: الأنشطة المنجزة في مجال الأخلاقيات القضائية

تم خلال السنة تنظيم مجموعة من الأنشطة وفق الجدول التالي: (مجمل الأنشطة التي باشرها مستشار الأخلاقيات خلال السنة القضائية المعنية)

نوع النشاط	التاريخ	الفئة المستهدفة	الوصف	الملاحظات
لقاء تواصلي/تكويني				
استشارة اخلاقية				
مبادرة تحسيسية				
مشاركة في ندوة/تكوين				

خلاصة:

(تحليل أثر الأنشطة).

المحور الثاني: الاستشارات المطلوبة والممنوحة

بيان الاستشارات التي تلقاها مستشار الاخلاقيات من طرف القضاة بخصوص المبادئ الأخلاقية الملقاة على عاتقهم، والإجراءات المتخذة بشأنها، والإجراءات المتخذة من طرف مستشار الاخلاقيات لضمان سرية طالب الاستشارة.

بيان الاستشارة الممنوحة بمبادرة من مستشار الاخلاقيات وموضوعها ومدى تفاعل القاضي معها، وأثرها على سلوكه بعد ذلك:

1. **الاستشارات المطلوبة:**

بلغ عددها (.....)

تمحورت حول: "أمثلة توضيحية"

- (تضارب المصالح)
- (واجب التحفظ)
- (الاستقلال)

تمت معالجتها وفق مبادئ: السرية، الحياد، المهنية.

2. **الاستشارات بمبادرة من المستشار:**

عددها(......)

ساهمت في: (أمثلة توضيحية)

- الوقاية من خروقات؛
- تحسين السلوك المهني.

خلاصة:

(تقييم الأثر).

المحور الثالث: الخروقات الأخلاقية المسجلة

بيان الخروقات الأخلاقية المسجلة على مستوى الدائرة الاستئنافية والإجراءات المتخذة بشأنها، وما إذا كانت موضوع تقرير سبق رفعه للسيد السيد الرئيس المنتدب أو المفتش العام أو الأمين العام للمجلس:

عدد الحالات: (.......)

طبيعتها: (وصف عام)

الإجراءات المتخذة: (أمثلة توضيحية)

- التوجيه والتحسيس؛
- التنبيه؛
- الإحالة عند الاقتضاء.

(بيان ما إذا تم رفع تقارير للجهات المختصة: «الرئيس المنتدب/المفتشية العامة/ الأمانة العامة/رئاسة النيابة العامة "

المحور الرابع: الإشكالات والصعوبات

بيان أهم الصعوبات العملية أو المفاهيمية التي واجهها مستشار الأخلاقيات أثناء ممارسة مهامه، سواء تعلق الأمر بتفاعل القضاة، أو وضوح النصوص، أو الوسائل اللوجستية، أو غيرها.

(أمثلة توضيحية)

- ضعف التفاعل في بعض الحالات؛
- غموض بعض المقتضيات؛
- إكراهات لوجستية.

خلاصة:

(تحليل تأثير الصعوبات)

المحور الخامس: التوصيات

اقتراح تدابير عملية لتحسين أداء مستشاري الأخلاقيات، وتطوير آليات التواصل والتكوين، وتعزيز الأثر الأخلاقي في الممارسة القضائية اليومية، وبيان الممارسات الفضلى في موضوع التخليق في أفق تعميمها على باقي الدوائر الاستئنافية:

(أمثلة توضيحية)

- تكثيف التكوين؛
- إعداد دلائل عملية؛
- تعزيز التواصل؛
- تعميم الممارسات الفضلى.

المحور السادس: التقييم العام

تقدير نوعي من قبل مستشار الاخلاقيات لمستوى الوعي والتفاعل من جانب القضاة مع مقتضيات مدونة الأخلاقيات القضائية داخل الدائرة، وتقديم مؤشرات حول مدى تجاوب القضاة واستيعابهم لمضامين المدونة من عدمه، مع إبراز التطور أو التراجع مقارنة بالسنة السابقة:

- مستوى الوعي: (جيد / متوسط / ضعيف)؛
- درجة التفاعل: (مرتفعة / متوسطة / محدودة)؛
- مقارنة بالسنة الماضية: (تحسن / تراجع / استقرار).

المحور السابع: المعطيات الإحصائية (اختيارية)

- عدد اللقاءات...... :
- الأنشطة التحسيسية...... :
- التكوينات...... :
- الاستشارات...... :
- الخروقات...... :

المحور الثامن: الخلاصة العامة

ملخص تركيبي لأبرز ما ميز السنة من منجزات وتحديات، والمشاريع المستقبلية، مع عرض مختصر لأهم التوصيات؛

(امثلة توضيحية)

تميزت السنة بـ:

- أهم المنجزات؛
- أبرز التحديات.

وتبقى الحاجة قائمة إلى: (أمثلة توضيحية)

- تعزيز التوعية؛
- تطوير آليات المواكبة؛

حرر بـ.......................:

بتاريخ.....................:

مستشار الأخلاقيات القضائية

الإمضاء ....

Voici la traduction intégrale en français juridique rigoureux du document fourni :

ROYAUME DU MAROC
CONSEIL SUPÉRIEUR DU POUVOIR JUDICIAIRE

Réf. : 26/19
11 mai 2026

Mesdames et Messieurs les Conseillers en Éthique près les Cours d'Appel du Royaume,

Objet : Activation du rôle des conseillers en éthique.

Salut respectueux en la présence de Sa Majesté le Roi, Commandeur des Croyants.

Ensuite,

Comme vous le savez, le chantier de moralisation du système judiciaire constitue une approche fondamentale pour garantir la sécurité judiciaire, renforcer la confiance dans la justice et consolider les valeurs d'indépendance, d'intégrité et d'impartialité. C'est pourquoi le Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire le considère comme l'une de ses principales priorités pour la période actuelle et s'efforce d'établir un système intégré de moralisation, reposant sur des approches multiformes, convergeant vers les